



التاريخ: ٢٧ شوال ١٤٤٤ هـ

الموافق: ١٧ مايو ٢٠٢٣ م

المقرين

السادة / جمعية الرميلة الخيرية للخدمات الاجتماعية والتنمية
الاحساء - المملكة العربية السعودية

الموضوع: خطاب ارتباط وتعيين شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه

لمراجعة القوائم المالية لجمعية الرميلة الخيرية للخدمات الاجتماعية والتنمية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يتمثل غرض هذا الخطاب بتحديد فهمنا لشروط الارتباط والتعيين للمراجعة الكاملة للقوائم المالية للسنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (المشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") الخاصة بجمعية الرميلة الخيرية للخدمات الاجتماعية والتنمية (المشار إليه فيما بعد بـ "الجمعية").
تأتي موافقتكم على شروط هذا الخطاب نيابة عن الجمعية.

١. المعايير المهنية

سنقوم بمراجعتنا وفقاً لمبادئ الاستقلالية، النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، العناية الواجبة، السرية، السلوك المهني والمعايير الفنية كما هي محددة بموجب المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٢. نطاق العمل

مراجعة القوائم المالية

تتمثل مهمتنا النظامية كمراجعين حسابات خارجيين للجمعية بإجراء مراجعة تهدف إلى إبداء الرأي لمجلس الإدارة بالجمعية حول ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية وأدائه المالي ومعلوماته حول تدفقاته النقدية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

ستتم مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وسيتم تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها بناءً على تقدير المراجع بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في سياق مراجعتنا وعند قيامنا بتقييم هذه المخاطر نأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمراجعة الكاملة للقوائم المالية للجمعية بغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة لظروف الجمعية، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية لها. يتعلق مدى فحصنا لنظام الرقابة الداخلية، الذي يتيح لنا رصد نقاط الضعف، بتحديدنا لمنهجية المراجعة الأكثر فاعلية. لا نلزمنا معايير المراجعة المتعارف عليها بفحص نظام الرقابة الداخلية لأكثر مما نحتاجه لتحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى، كما أننا غير ملزمين بتقديم تقرير حول هيكل نظام الرقابة الداخلية للجمعية.

في ختام مراجعتنا، سنبدئي رأياً فيما إذا كانت:

القوائم المالية تظهر بعدل المركز المالي، نتائج الأعمال والتدفقات النقدية للجمعية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية وما تقضي به اللوائح والنظم السارية.



وسوف بوجه تقريرنا لمجلس الإدارة في الجمعية ولا يمكننا تقديم تأكيد بأن رأياً غير متحفظ سوف يتم تقديمه. قد تنشأ ظروف تتطلب منا تعديل تقريرنا. وفي مثل هذه الظروف فإن ما نتوصل إليه سوف يتم إبلاغه لمجلس الإدارة بما يتناسب وظروف المهمة.

٣. متطلبات وضوابط إعداد التقرير

سيؤجّه تقرير المراجعة الذي نصدره إلى مجلس الإدارة وسيتضمن رأينا حول القوائم المالية. إن تقرير مراجعتنا هو فقط لاستخدام الجهة الموجه إليها. وتحت أي ظرف من الظروف يجب ألا يتم الاعتماد عليه كلياً أو جزئياً بواسطة طرف ثالث. وأية تقارير أخرى أو استشارة أو معلومات أخرى مقدمة بواسطتنا فيما يتعلق بالمراجعة قد لا يسمح بنسخها أو الاستشهاد بها أو الإشارة إليها أو الاعتماد عليها كلياً أو جزئياً بأي شكل لأي أو بواسطة طرف ثالث. ولأقصى حد مسموح به فإننا نتحفظ هنا بصراحة عن أي التزام لأي طرف ثالث.

قد نسمح بتقديم تقريرنا لأطراف أخرى بشرط أن يذكر بوضوح أن مراجعتنا هي فقط تجاه مجلس الإدارة ولا نقبل مسؤولية أي خسارة تحدث لأي طرف آخر يعمل أو يمتنع عن العمل كنتيجة لتقريرنا.

تعتبر النسخة النهائية من القوائم المالية المراجعة وتقرير مراجعي الحسابات هو ذلك الذي يحتوي على توقيعنا على التقرير ولن نكون مسؤولين أو نتحمل أي التزام ينتج عن أية أخطاء أو عدم دقة في أية نسخ إضافية تعد بأي شكل أو وسيلة. وفي حالة رأينا استخدام تقريرنا في أي وثيقة أو إعادة نسخ للقوائم المالية بشكل مفضل فإننا نحتفظ بحقنا في طلب استبعاد تقريرنا عن الوثيقة أو إعادة النسخ.

ونظراً إلى التعقيدات المتأصلة في أي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلي، وكنتيجه لطبيعة الاختبار والتقييدات الأخرى للمراجعة الكاملة فإن هناك خطراً لا يمكن تفاديه هو أن بعض التحريفات المادية قد تظل غير مكتشفة. وهذا بسبب أننا نأخذ بالاعتبار المخاطر المؤثرة على نشاطكم في نظم المحاسبية والرقابة الداخلية فقط للمدى الذي نعتبره ضرورياً لأغراض تخطيط المراجعة الكاملة وتطوير أسلوب مراجعة فعال، وعليه، فإنه لا يجب الاعتماد على مراجعتنا لاكتشاف الاختلالات أو المخالفات الأخرى.

وبالرغم مما تقدم فإننا قد نبغلكم بخطاب منفصل عن أية نقاط ضعف جوهرية في نظم المحاسبة ونظم الرقابة الداخلية للجمعية التي قد تبين لنا خلال مراجعتنا والتي قد تكون ذات فائدة للإدارة لتدبير أعمال الجمعية والقيام بمسؤولياتها.

٤. مسؤولية الإدارة

نذكركم بضرورة فهمكم لمسؤوليتكم فيما يتعلق بالأمور المبينة أدناه والتزامكم بها، وهي كالتالي:

- ١) إعداد وعرض القوائم المالية بعدالة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.
- ٢) تأمين رقابة داخلية بالشكل الذي تراه الإدارة مناسباً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
- ٣) تمكيننا مما يلي:

- أ- الاطلاع على جميع المعلومات التي تعي الإدارة أنها متعلقة بإعداد هذه القوائم المالية كالسجلات والوثائق وغيرها من الأمور.
 - ب- الحصول على أي معلومات إضافية نطلبها من الإدارة بهدف المراجعة الكاملة.
 - ج- الوصول إلى كل الأشخاص داخل المنشأة، بشكل غير مشروط، الذين نعتقد ضرورة التواصل معهم للحصول على أدلة مراجعة منهم.
- بالتالي يعتبر الجمعية مسؤولاً بشكل خاص عن:

- تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي مناسب للمراجعة الكاملة للقوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
- الاحتفاظ بسجلات محاسبية يعتمد عليها.
- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة.
- إجراء تقديرات محاسبية ملائمة في ظل ظروف الجمعية.



٥. التزوير والمخالفات

تعتبر الإدارة مسؤولة عن تصميم وتطبيق البرامج والضوابط لتجنب وضبط أي تزوير وإبلاغنا:
(١) بكل عمليات التزوير المعروفة أو المشكوك بأمورها والتي تؤثر على الجمعية بما يشمل:

• الإدارة.

• الموظفين الذين يلعبون دوراً أساسياً في الرقابة الداخلية.

• غيرها من العمليات حيث يكون للتزوير تأثيراً مادياً على القوائم المالية.

(٢) على الإدارة أن تعلمنا بأي ادعاءات تزوير أو اشتباه بالتزوير يؤثر على الجمعية، قد تلقت الإدارة من الموظفين

الحاليين أو السابقين، المحليين، الجهات التنظيمية أو غيرهم.

تعتبر الإدارة مسؤولة كذلك عن التأكد من أن الجمعية يتوافق مع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمالها. علاوة على ذلك، سنحرص على القيام بمراجعة كاملة تؤمن طرق معقولة وليس مطلقة لكشف الخطأ أو الغش الذي قد يؤثر مادياً على القوائم المالية. يمكن للمراجعة المطبقة وفقاً لمعايير المراجعة المتفق عليها ألا تكشف التزوير المادي ويعود ذلك إلى خصائص التزوير خصوصاً تلك التي تشمل الكتمان عبر التواطؤ والوثائق المزورة، كما أن الرقابة الداخلية الفعالة تقلل من احتمال وقوع خطأ أو تزوير أو أعمال غير قانونية إلا أنها لا تلغي هذا الاحتمال. لا يمكننا، لهذه الأسباب، أن نجزم أن الأخطاء والتزوير والأعمال غير القانونية ستكشف إذا كانت موجودة. ولهذه الأسباب فإننا لا نضمن أن الأخطاء، الاحتيال أو الأعمال غير القانونية الأخرى، إن وجدت، سيتم اكتشافها. غير أننا سنبلغكم على الفور أثناء قيامنا بالمراجعة الكاملة حول أي عمل غير قانوني أو خطأ جوهري أو دليل على وجود تزوير ما.

٦. الاطلاع على المعلومات والتواصل مع الموظفين

سيكون لنا حق الوصول في كل الأوقات المناسبة بغرض القيام بمراجعتنا إلى السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى للجمعية ويحق لنا استلام مثل هذه المعلومات والإيضاحات التي نحتاج إليها لأغراض المراجعة الكاملة.

ونحن على ثقة أن توفر لنا الإدارة كافة السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى بما في ذلك محاضر اجتماعات الإدارة. ويسمح لنا أيضاً بالوصول لكافة الموظفين الذين تحت إدارتكم وذلك عند الحاجة. كما نوافقون على استخدام مساعيك لتوفير المعلومات أو المستندات إذا لم تكن تحت حوزتكم أو رقابتكم. ونحن على ثقة أيضاً أنكم سوف تبلغوننا وتفيدوننا بأية معلومات أو تطورات تستدعي انتباهكم وتعتقدون أنها تفيد المراجعة الكاملة. كما نفيدهم بأننا لن نتعامل مع أي معلومة تصلنا من غير الأشخاص في شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه بخلاف الذين يشاركون مباشرة في خدمات المراجعة الكاملة المتعلقة بهذه المهمة.

٧. خطاب التمثيل

حسب معايير المراجعة المعمول بها، فإننا سوف نجري استفسارات محددة مع الإدارة عن خطاب التمثيل المتضمن في القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلي للحصول على خطاب تمثيل من الإدارة عن تلك الأمور.

إن الاستجابة والردود على استفساراتنا وخطاب التمثيل المكتوب ونتائج اختبارات المراجعة، من بين أشياء أخرى، تشكل دليلاً نعتمد عليه في تكوين رأي حول القوائم المالية.

الإدارة مسؤولة عن إجراء التصوية في القوائم المالية لتصحيح الانحرافات المادية للإثبات لنا في خطاب التمثيل أن أثار أية انحرافات غير مصححة جُمعت بواسطة خلال المهمة الحالية وتتعلق بآخر فترة معروضة هي غير مادية على المستويين الفردي والكلي، للقوائم المالية ككل.



٩٢٠٠١٢٧٧٦

info@at-cpa.com.sa

https://at-cpa.com.sa

١٠١٠٤٤٢٤٥١

تلفون
بريد إلكتروني
إنترنت
سجل تجاري

حي المرسلات - مبنى ٤٤٧٨ - الدور الثالث - مكتب ٢٤
طريق الملك عبدالله بن عبدالعزيز الفرجي
ص.ب ٣٧٨٠
الرياض ١١٤٨١

نظراً لأهمية خطاب التمثيل للأداء الفعال لخدماتنا فإن الجمعية سوف يعفي شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه وموظفيها من أي مطالبات والتزامات، تكاليف ومصروفات تتعلق بخدماتنا بموجب هذه الخطاب يعود لأي سوء تمثيل في خطاب التمثيل المشار إليه أعلاه أو منع، إخفاء أو تزوير معلومات متعلقة بأداء مهمتنا.

٨. الاستقلالية

في حال تعرضنا لدى أداء خدماتنا، لأي طرف يخل باستقلاليتنا تجاه العمل الذي نقوم به لكم أو للجهات التابعة أو الشقيقة (إن وجدت)؛ سنضطر حينها أن نوقف العمل بهذا الارتباط. وسنحاول، في حال وقوع مثل هذه المسألة، حل المشكلة بأسرع وقت ممكن مما يسمح لنا باستكمال عملنا في الارتباط. وإذا خالصنا إلى عدم وجود حل للمشكلة بالتالي سنتهي خدماتنا على الفور وفقاً للمهلة الزمنية المحددة، غير أننا سنشاوركم قبل اتخاذ خطوة مماثلة.

٩. أوراق العمل

إن أوراق العمل لهذه المهمة هي ملك لشركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه. الوصول لتلك الأوراق وسوف لن يسمح بالوصول لتلك الأوراق باستثناء ما هو مطلوب قانوناً أو بواسطة متطلبات أية لوائح أو بواسطة معايير مهنية محددة.

١٠. استخدام البريد الإلكتروني

قد يتم التواصل معكم عبر البريد الإلكتروني، وليكن معلوماً لكم أنكم بموافقتكم على طريقة التواصل هذه فقد قبلتم المخاطر المرفقة (بما فيها المخاطر الأمنية ووصول عناصر غير مرخصة لمثل هذه الاتصالات إضافة إلى مخاطر فساد هذه الاتصالات والفيروسات أو أجهزة ضارة أخرى) وبالتالي عليكم إجراء إزالة للفيروسات.

يدرك الجمعية أن البريد الإلكتروني ينتقل عبر شبكة الإنترنت العامة وهي ليست دائماً وسيلة آمنة للتواصل وعليه قد تتعرض سرية المعلومات المنقولة للخطر ولن تكون مسؤولية شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه.

أي استشارة بواسطة البريد الإلكتروني أو رأي يجب ألا يعتمد عليه ما لم يؤكد لاحقاً بواسطة رسالة بالفاكس أو خطاب موقع بواسطة شرك مفوض من شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه.

١١. الأعمال التي سيتم إنجازها

إن الأعمال المطلوب إنجازها هي كما يلي:

- مراجعة القوائم المالية للجمعية للسنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
- سنقوم بإصدار تقريرنا على القوائم المالية وتسليمها لإدارة الجمعية في مدة أقصاها ٣٠ يوم عمل من تاريخ تسليمنا جميع متطلبات المراجعة من إدارة الجمعية.
- القيام بإدخال البيانات المحاسبية على المنصة الرسمية التابعة للوزارة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي).
- القيام بمراجعة التقارير الربعية الصادرة من إدارة الجمعية وإبداء رأينا عليها.
- إضافة إلى ذلك، جرت العادة أن نراسل الإدارة في نهاية عملية المراجعة، بحيث تعرض ملاحظتنا على الأنظمة والرقابة، بالإضافة إلى اقتراحات حول التحسينات وغيرها من المسائل المتعلقة بالقوائم المالية والتي تستحق لفت انتباه الإدارة إليها وتتطلب تحركاً لمعالجتها.

١٢. أتعاب المراجعة وشروط السداد:

إن أتعابنا لمراجعة القوائم المالية لجمعية الرميّة الخيرية للخدمات الاجتماعية والتنمية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م، بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال سعودي (عشرة آلاف ريال سعودي) لا تشمل ضريبة القيمة المضافة.



طريقة السداد :

■ ٥٠٪ عند التوقيع على خطاب الإرتباط (هذا المستند).

■ ٥٠٪ عند تقديم مسودة تقرير المراجعة النهائية.

يتم سداد الأتعاب على حسابنا بالبنك الأهلي السعودي التالي ببيان:

رقم الحساب	١٠٤٨٠٢٣٨٠٠٠١١٠
آيبان	SA ٢١١٠٠٠٠٠١٠٤٨٠٢٣٨٠٠٠١١٠
اسم الحساب	شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون

أتعابنا لا تشمل أي ضرائب أو رسوم قد تدخل حيز التنفيذ بموجب أنظمة جديدة بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، وستتم إضافة أي تكاليف من هذا النوع للفاتورة الصادرة لكم.

وإننا على استعداد لمساعدتكم عند الطلب بتقديم خدمات أخرى غير الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالخدمات المالية والاستشارية وأية أمور أخرى لا تتعارض مع إستقلالية شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه. وتخضع الخدمات الإضافية لترتيبات وشروط منفصلة.

١٣. القانون النافذ والسلطة القضائية المختصة

تخضع هذه الاتفاقية وأي أمور أخرى تنشأ عنها للقوانين والأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية. المحاكم في المملكة العربية السعودية لها السلطات القضائية المطلقة فيما يتعلق بأي دعوى، نزاع أو اختلاف خاص بهذه العملية وأية أمور ناتجة عنها.

١٤. معمل الاتفاقية وألية تعديلها

يشكل هذا الخطاب كامل الاتفاقية والتفاهم بيننا فيما يتعلق بهذه العملية هذا الخطاب يلغي كل الترتيبات والمفاهيم السابقة بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذا الخطاب والذي أصبح من غير أثر أو أية قوة إضافية لتفادي أي شك فإن شروط هذا الخطاب سوف تطبق على أي عمل منفذ أصلاً فيما يتعلق بهذه العملية قبل تاريخ التوقيع لهذا الخطاب. وسوف تستمر وتسري هذه الاتفاقية للسنوات القادمة ما لم يكن هناك أي تغيير في نطاق عملنا وأتعابنا أو شروط مهمتنا. أي خلاف أو تغييرات بواسطة أي من الطرفين لشروط هذا الخطاب يجب أن تتم كتابةً وسوف لن تصبح سارية المفعول ما لم توقع بواسطة شريك لشركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه.

وفي حال إجراء أي تعديل في أحكام خطاب الإرتباط هذا، يجب أن يتم هذا التعديل خطياً ولا يصبح ساري المفعول إلا في حال تم توقيعه من قبل شريك لشركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه.

١٥. استقلالية بنود الاتفاقية

أي فقرة أو شرط لخطاب التعيين هذا يشكل ويكون شرطاً منفصلاً ومستقلاً. إذا تم إلغاء أي من الأحكام والشروط في هذا الخطاب بواسطة محكمة أو سلطة قضائية مؤهلة فإن بقية الأحكام ستستمر كما هي في السريان والتنفيذ.

١٦. عام:

إن هذا الخطاب يمثل كامل الاتفاقية فيما بين الشركة وشركتنا المهنية فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا الخطاب. يحل هذا الخطاب محل ويلغي أية عروض أو مراسلات أو إتفاقيات تفاهم سابقة سواء كانت خطية أو شفوية. إن الاتفاقيات المتضمنة في هذا الخطاب سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء الأمور موضوع هذا الخطاب.

أي خلاف أو تغييرات لشروط هذا الخطاب يجب أن تتم كتابةً وسوف لن يصبح ساري المفعول ما لم توقع بواسطة شريك مرخص في شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه وبواسطة ممثل مفوض من الشركة. أي فقرة أو شرط لهذه الاتفاقية يعتبر حكم منفصل ومستقل. إذا تعرض أي حكم من الأحكام في هذه



٩٢٠٠١٣٧٧٦
info@at-cpa.com.sa
https://at-cpa.com.sa
١٠٩٠٤٤٢٤٥١

تلفون
بريد إلكتروني
إنترنت
سجل تجاري

هي المرمولات - مبنى ٤٤٧٨ - الدور الثالث - مكتب ٢٤
طريق الملك عبدالعزيز من عبدالعزيز الفرعي
ص.ب. ٣٧٨٠
الرياض ١١٤٨١

الإتفاقية لحكم محكمة أو سلطة قضائية مؤهلة يعتبر لاغياً ولا يعمل به بينما تظل بقية الأحكام سارية ومعمول بها. الشروط الموضحة في هذا الخطاب ستظل سارية من فترة لأخرى ومن عام لآخر ما لم يتم إنهاؤها، تعديلها أو إبدالها بإتفاقية متبادلة من كلا الطرفين.

١٧. تسليم الخدمة:

سوف نسعى لضمان أن تكون خدماتنا مرضية في كل الأوقات. وإذا رغبتكم في أن تناقشوا معنا كيف يمكن تحسين الخدمات، أو لم تكونوا راضين عنها، فترجوا ألا ترددوا بالإتصال بالشريك المسئول الاستاذ/ أيمن أحمد تيسير إبراهيم - الشريك (هاتف رقم ٠٠٩٦٦٥٥٣٣٥٥٤٢٥)، حسب الحاجة كما هو موضح في قسم فريق العمل. ونضمن لكم النظر في أي شكوى في أسرع وقت ونعمل كل ما في وسعنا لإنهاء الأمر.

١٨. المحافظة على السرية:

تكون كل المعلومات التي نحصل عليها من الجمعية وعملائه خلال عملنا سرية. نتعهد بأن لا نقوم بإفشاءها لأي طرف ثالث، ويجوز لنا إذا اقتضت الحاجة إطلاع موظفينا ومسؤولينا على هذه المعلومات شريطة أخذ التعهدات اللازمة والدائمة عليهم بعدم إفشاءها إلى أية جهات أخرى في أي وقت من الأوقات. لا تحول التعهدات أعلاه بالمحافظة على السرية دون الإفصاح عن أية معلومات بموجب أنظمة أو قوانين سارية المفعول بالمملكة العربية السعودية أو بطلب وموافقة الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية (شريطة أن نقوم بإشعار الشركة مسبقاً عن أي طلب لأية معلومات قبل الإفصاح عنها). كما لا تسري هذه التعهدات على أية معلومات معلنة للجمعية (ماعدا الإفصاح غير المسموح به).

١٩. الاستلام والموافقة:

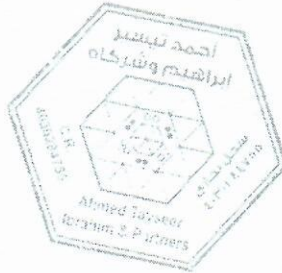
نرجو التكرم بالتوقيع على نسخة هذا الخطاب وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية السنوية للجمعية. إننا نقدر هذه الفرصة التي تتيح لنا خدمتكم، ونؤكد لكم بأننا سوف نولي الأمر عنايتنا الخاصة

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،،،

المقر نيابة عن الجمعية

أؤكد الموافقة على الشروط أعلاه لعملية المراجعة الكاملة نيابة عن جمعية الرميثة الخيرية للخدمات الاجتماعية والتنمية.

عن / شركة أحمد تيسير إبراهيم وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



أيمن أحمد تيسير إبراهيم
ترخيص رقم ٥٣٤

المفوض بالتوقيع:

الاسم: أحمد يوسف الجعفر

الوظيفة: مشرف مالي

التاريخ: ٢٠٢٣/٦/٣

ختم الجمعية:

